جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة : دكتوراة حديث

المادة : تاريخ العراق الملكي

عنوان المحاضرة : **تطور النظام الصحي في العراق**

مدرس المادة : أ.د . انس عبدالخالق عايد .

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

تطور النظام الصحي بالعراق ١٩٣٣ – ١٩٥٨

١- المستشفيات

من المستشفيات التي انجزت في العهد الملكي مستشفى الامير عبد الاله للامراض الصدرية (مستشفى التويثة) التي افتتحت في عام ١٩٥١ بسعة ٤٥٠ سرير ، والتي كانت مخصصة لمكافحة وباء السل الذي كان منتشرا في العراق آنذاك ، وقد جرى اضافة المزيد من الردهات الى المستشفى في عامي (١٩٥٢ ، ١٩٥٣) حتى بلغت سعتها ألف سرير ، هذا وقد تم انشاء المستشفى بجهود جمعية مكافحة السل الاهلية وبتبرعات التجار ورجال الاعمال مع دعم حكومي في مجال تخصيص قطعة الارض وتسهيل الاجراءات الادارية والفنية وقد بلغت كلفة انشائها ٣٠٠ الف دينار علما بان الكلفة الحقيقية كانت تقدر باكثر من مليون ونصف المليون دينار عراقي .

٢- مديرية الصحة العامة

وبقيت مديرية الصحة مرتبطة بوزارة الداخلية حتى عام ١٩٣٩ عندما فك ارتباطها بها وألحقت بوزارة الشؤون الاجتماعية المستحدثة ، وبقي الأمر على هذه الحال حتى عام ١٩٥٢ ، حيث تم تشكيل وزارة الصحة في تلك السنة ، وقد رأس مديرية الصحة العامة آنذاك موظف (طبيب) يحمل درجة مدير عام يقوم بواجباته على وفق أحكام القوانين والأنظمة المرعية، والتعليمات التي يصدرها وزير الداخلية ومن بعده وزير الشؤون الاجتماعية .

اما إدارة صحة الألوية : قسم العراق إدارياً في تلك المرحلة إلى أربعة عشر لواء في كل لواء منها رئيس صحة يكون مسؤولاً عن لوائه من ناحية الخدمات الصحية ، فضلاً عن أربع طبابات صحية في ألوية بغداد والبصرة والموصل وكركوك وكان يشرف على كل واحد منها طبيب يساعد رئيس صحة اللواء ما عدا طبابة بغداد (مديرية صحة العاصمة ، فأنها ترتبط بمديرية الصحة العامة مباشرة وليس لها علاقة برئاسة صحة لواء بغداد ، وكان يمثل رئيس صحة اللواء في القضاء الطبيب المركزي ، وفي الناحية الموظف الصحي أو المضمد .

بموجب قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ واصبح عبد الرحمن جودت اول وزير للصحة بعد اعادة تشكيلها وكان استحداث وزارة للصحة إجراءاً موفقاً، وقد حدد القانون المذكور مهمات وزارة الصحة لتشتمل على :

١- العناية بالصحة العامة

٢- تأسيس المعاهد للوقاية من الأمراض وبناء المصحات والمستشفيات.

٣-الإشراف على الكلية الطبية والمستشفى التعليمي وغيرها من الكليات والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الصحية الموجودة والتي ستؤسس في المستقبل .

وبموجب ذلك القانون أصدر وزير الشؤون الاجتماعية أمراً وزارياً برقم (١٤٧) قرر فيه فك ارتباط كل من مديرية الصحة العامة وعمادة الكلية الطبية من الوزارة المذكورة وربطهما بوزارة الصحة في ٢٤ نيسان ١٩٥٢ بعد ذلك صدر لوزارة الصحة العديد من الأنظمة ليعيد تشكيلها من جديد على وفق الأنظمة الجديدة ، منها على سبيل المثال نظام رقم (٩) لسنة ١٩٥٣ ، والنظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٦ ، والهدف من ذلك رغبة وزارة الصحة في إعادة التنظيم بشكل يكفل حصر المسوؤلية، فضلاً

عن رغبتها في توزيع الأعمال على الموظفين توزيعاً تتطبق مع الوظائف التي يشغلونها مع تحديد واجبات كل منهم

٣- المؤسسات الصحية التعليمية

الكلية الطبية الملكية أضيف للكلية في عام ١٩٥٣ كلية طب الأسنان المستحدثة، وارتبطت بها مستشفيات التعليمي والكرخ والأطفال والحميات والأمراض العقلية والعصبية ، فضلاً عن مديرية مكافحة الأمراض المتوطنة ومعهد الطب العدلي ومعهد مديرية مكافحة التدرن للأغراض التدريبية ، وقد ارتبطت (الكلية الطبية الملكية) بوزارة الصحة منذ استحداثها عام ١٩٥٢ .

٤- معهد البحوث الطبية

وتأسس في عام ١٩٤٨ ، إذ ارتبطت أعماله بكلية الطبية الملكية ، وقد الحق به قسم سريري للرجال والنساء، ومثل افتتاح المعهد إضافة نوعية على طريق الارتقاء بالخدمات الصحية إلى مستويات أفضل بمقياس ذلك ، وللنهوض بالكفاية العلمية للطلبة ، ترتبط بالمقام الأول بحداثة وكفاية التجهيزات الطبية التي زود بها المعهد، إذ ضمت مختبرات مجهزة بالمعدات الحديثة لإجراء التحاليل الباثولوجية والكيماوية والكيمياء الحيوية ، كما الحق بالمعهد فيما بعد مختبر آخر للتجارب العلمية ، وقاعة عمليات خاصة به ، وضم المعهد كذلك قسماً خاصاً لبحوث التغذية ، والأهم من كل ذلك اتاح المعهد الطلبة الكلية الطبية فرصاً للتدريب على أنشطة المعهد لتطوير إمكاناتهم في مجال الطب .

٥- الجمعيات الطبية

كما وتشكلت مجموعة جمعيات في عام ١٩٤٤ جمعية عرفت بـ " جمعية مكافحة السل (التدرن الرئوي فيما بعد) ، التي أخذت على عاتقها السعي لمكافحة التدرن بجميع الوسائل الممكنة وإنشاء المستشفيات والمستوصفات والمصحات لتداوي المرضى المصابين بالتدرن الرئوي وإدارتها أما من قبلها أو من قبل الحكومة.

اثمرت جهود الجمعية بتأسيس أول مستشفى للأمراض الصدرية في العراق، وجرى افتتاحه في ١ آب عام ١٩٥١ باحتفال رسمي كبير حضره ولي عهد البلاد الأمير عبد الإله ، الذي وافق ان يطلق عليه اسمه، فسمي بـ (**مستشفى الأمير عبد الإله للأمراض الصدرية)** وبقي محتفظاً بهذا الاسم حتى نهاية العهد الملكي ، إذ أصبح يعرفه بعدها باسم " **مستشفى التويثة للأمراض الصدرية** " ، وكان هذ النموذج للارتقاء بالخدمات الصحية في العراق .

وقد اصدرت وزارة الصحة العراقية قانون رقم (١) لعام ١٩٥٧ والذي نص على موافقتها على اجراء عمليات جراحية من الدرجة الاولى منها عمليات فتح الجمجمة واورام الدماغ واستئصال اورام من الوجه والعنق وعمليات القلب والرئة ، اما عمليات الدرجة الثانية فهي استئصال الغدة الدرقية السليمة وعمليات الجراحية للجيوب الانفية والزائدة الدودية وعمليا الدرجة الثالثة مثل عمليات الخلع والكسور وخياطة الجروح الجلدية وتعديل كسور عظام الانف .